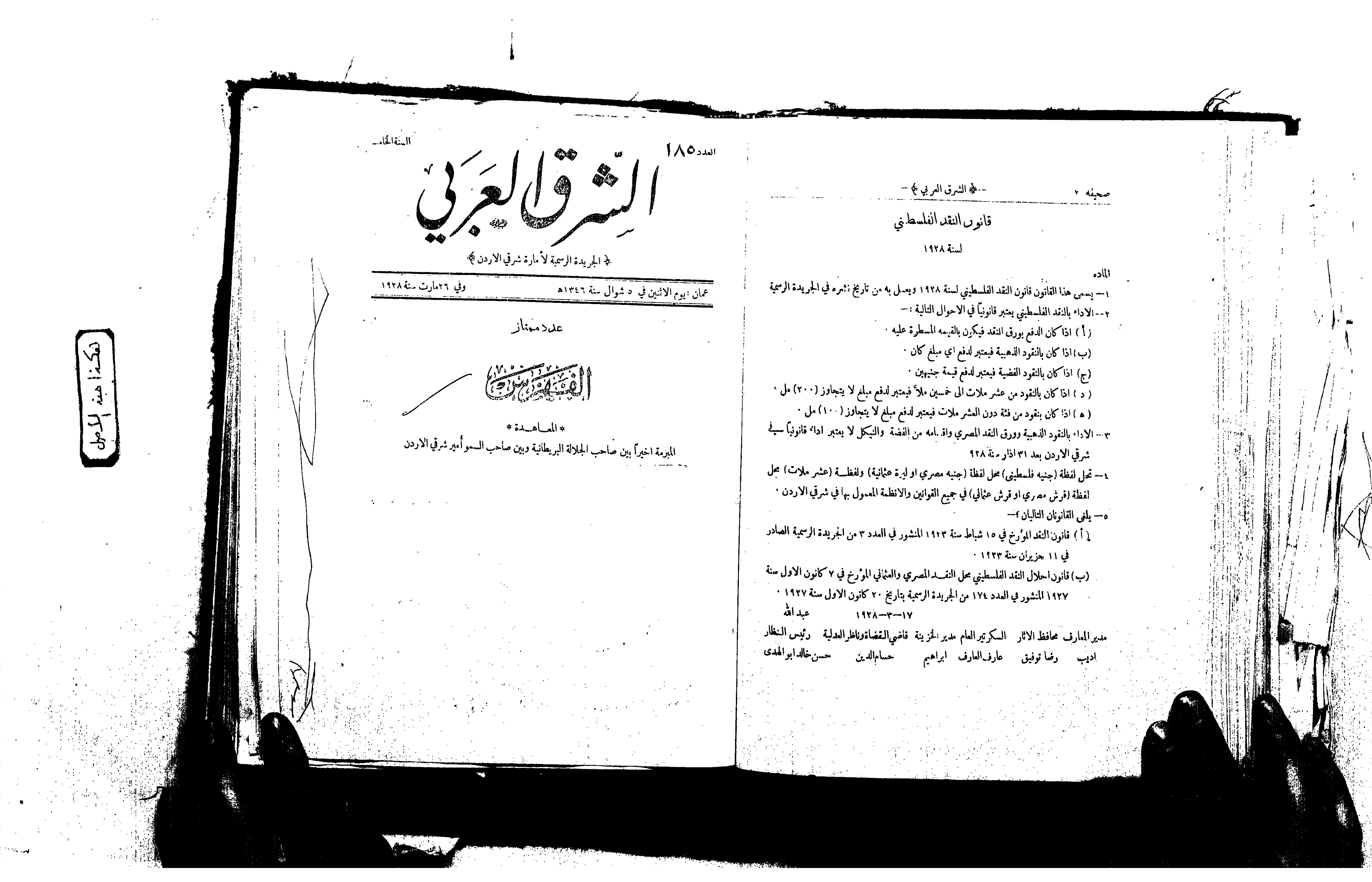


قانون النقد الفلسطيني

لسنة ١٩٢٨

الماده

١— يسمى هذا القانون قانون النقد الفلسطيني لسنة ١٩٢٨ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢— الاداء بالنقد الفلسطيني يعتبر قانونياً في الاحوال التالية :—

(أ) اذا كان الدفع بورق النقد فيكون بالقيمه المسطورة عليه ·

(ب) اذا كان بالنقود الذهبية فيعتبر لدفع اي مبلغ كان ·

(ج) اذا كان بالنقود الفضية فيعتبر لدفع قيمة جنيهين ·

(د) اذا كان بالنقود من عشر ملات الى خمسين ملاً فيعتبر لدفع مبلغ لا يتجاوز (٢٠٠) مل ·

(هـ) اذا كان بنقود من فئة دون العشر ملات فيعتبر لدفع مبلغ لا يتجاوز (١٠٠) مل ·

٣— الاداء بالنقود الذهبية وورق النقد المصري واقسامه من الفضة والنيكل لا يعتبر اداء قانونياً في شرقي الاردن بعد ٣١ اذار سنة ١٩٢٨

٤— تحل لفظة (جنيه فلسطيني) محل لفظة (جنيه مصري او ليرة عثمانية) ولفظة (عشر ملات) محل لفظة (قرش مصري او قرش عثماني) في جميع القوانين والانظمة المعمول بها في شرقي الاردن ·

٥— يلغى القانونان التاليان :—

(أ) قانون النقد المؤرخ في ١٥ شباط سنة ١٩٢٣ المنشور في العدد ٣ من الجريدة الرسمية الصادر في ١١ حزيران سنة ١٩٢٣ ·

(ب) قانون احلال النقد الفلسطيني محل النقد المصري والعثماني المؤرخ في ٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧ المنشور في العدد ١٧٤ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٧ ·

١٧—٣—١٩٢٨ عبد الله

رئيس النظار	قاضي القضاة وناظر العدلية	مدير الخزينة	السكرتير العام	محافظ الاثار	مدير المعارف
حسن خالد ابو الهدى	حسام الدين	ابراهيم	عارف العارف	رضا توفيق	اديب

السنة الخامسة

العدد ١٨٥

الشرق العربي

❊ الجريدة الرسمية لأمارة شرقي الاردن ❊

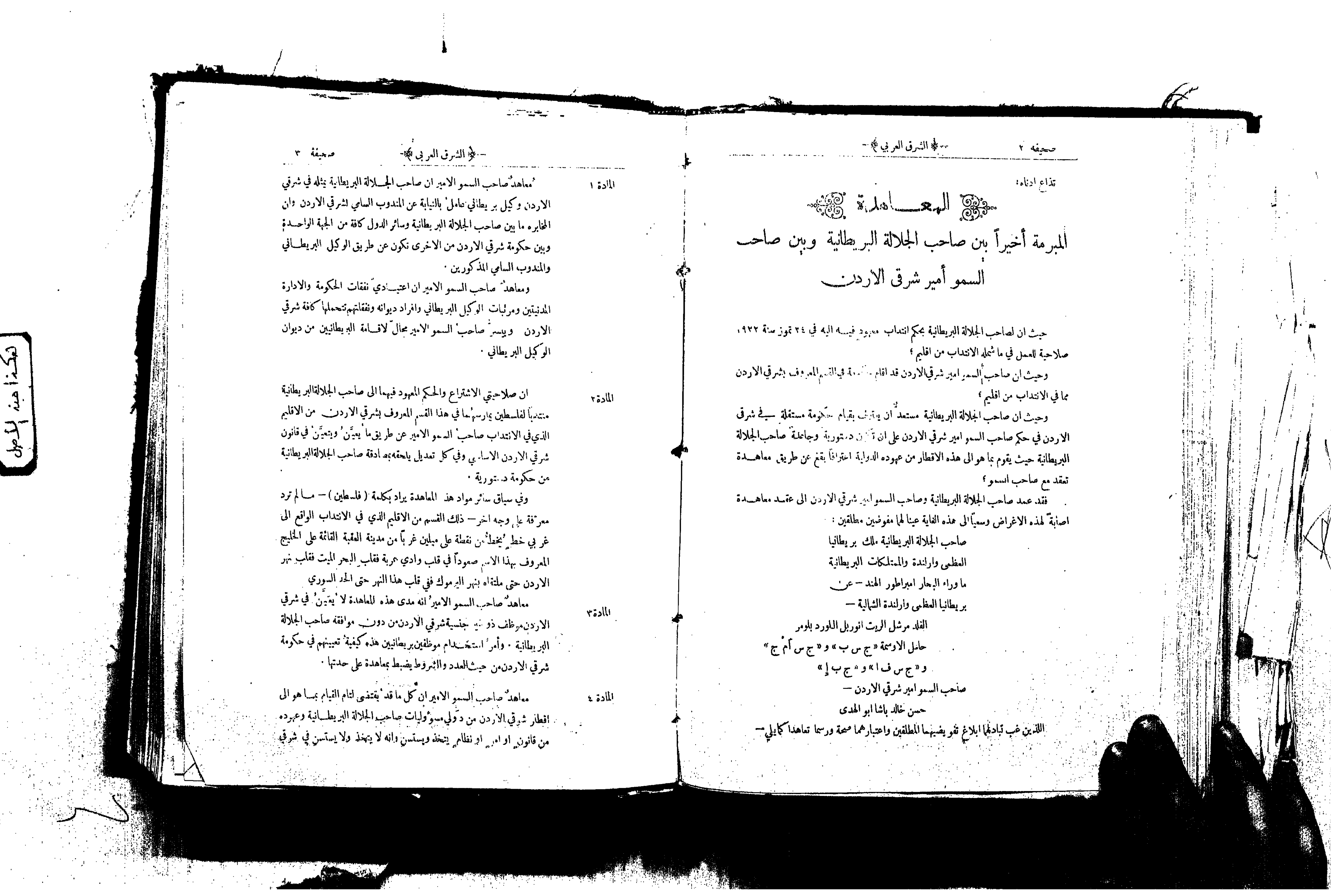
عمان : يوم الاثنين في ٥ شوال سنة ١٣٤٦هـ — وفي ٢٦ مارت سنة ١٩٢٨

عدد ممتاز

الفهرس

* المعاهدة *

المبرمة اخيراً بين صاحب الجلالة البريطانية وبين صاحب السمو أمير شرقي الاردن



تذاع ادناه:

المعاهدة

المبرمة أخيراً بين صاحب الجلالة البريطانية وبين صاحب السمو أمير شرقي الاردن

حيث ان لصاحب الجلالة البريطانية بحكم انتداب معهود فيه اليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، صلاحية للعمل في ما شمله الانتداب من اقليم؛

وحيث ان صاحب السمو امير شرقي الاردن قد اقام حكومة في القسم المعروف بشرقي الاردن مما في الانتداب من اقليم؛

وحيث ان صاحب الجلالة البريطانية مستعد ان يعترف بقيام حكومة مستقلة في شرق الاردن في حكم صاحب السمو امير شرقي الاردن على ان تكون دستورية وجاعلة صاحب الجلالة البريطانية حيث يقوم بما هو الى هذه الاقطار من عهوده الدولية اعترافاً يقع عن طريق معاهدة تعقد مع صاحب السمو؛

فقد عمد صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرقي الاردن الى عقد معاهدة اصابة لهذه الاغراض وسعياً الى هذه الغاية عينا لها مفوضين مطلقين :

صاحب الجلالة البريطانية ملك بريطانيا العظمى وارلندة والمتملكات البريطانية ما وراء البحار امبراطور الهند — عن بريطانيا العظمى وارلندة الشمالية —

الفلد مرشل الريت انوربل اللورد بلومر
حامل الاوسمة «ج س ب» و «ج س أم ج»
و «ج س ف ا» و «ج ب إ»

صاحب السمو امير شرقي الاردن —

حسن خالد باشا ابو الهدى

اللذين غب تبادلهما ابلاغ تفويضيهما المطلقين واعتبارهما صحة ورسما تعاهدا كما يلي —

المادة ١ معاهدٌ صاحب السمو الامير ان صاحب الجلالة البريطانية يمثله في شرقي الاردن وكيل بريطاني عاملٌ بالنيابة عن المندوب السامي لشرقي الاردن وان المخابره ما بين صاحب الجلالة البريطانية وسائر الدول كافة من الجهة الواحدة وبين حكومة شرقي الاردن من الاخرى تكون عن طريق الوكيل البريطاني والمندوب السامي المذكورين ·

ومعاهدٌ صاحب السمو الامير ان اعتيادي نفقات الحكومة والادارة المدنيتين ومرتبات الوكيل البريطاني وافراد ديوانه ونفقاتهم تتحملها كافة شرقي الاردن ويسر صاحب السمو الامير مجالٌ لاقامة البريطانيين من ديوان الوكيل البريطاني ·

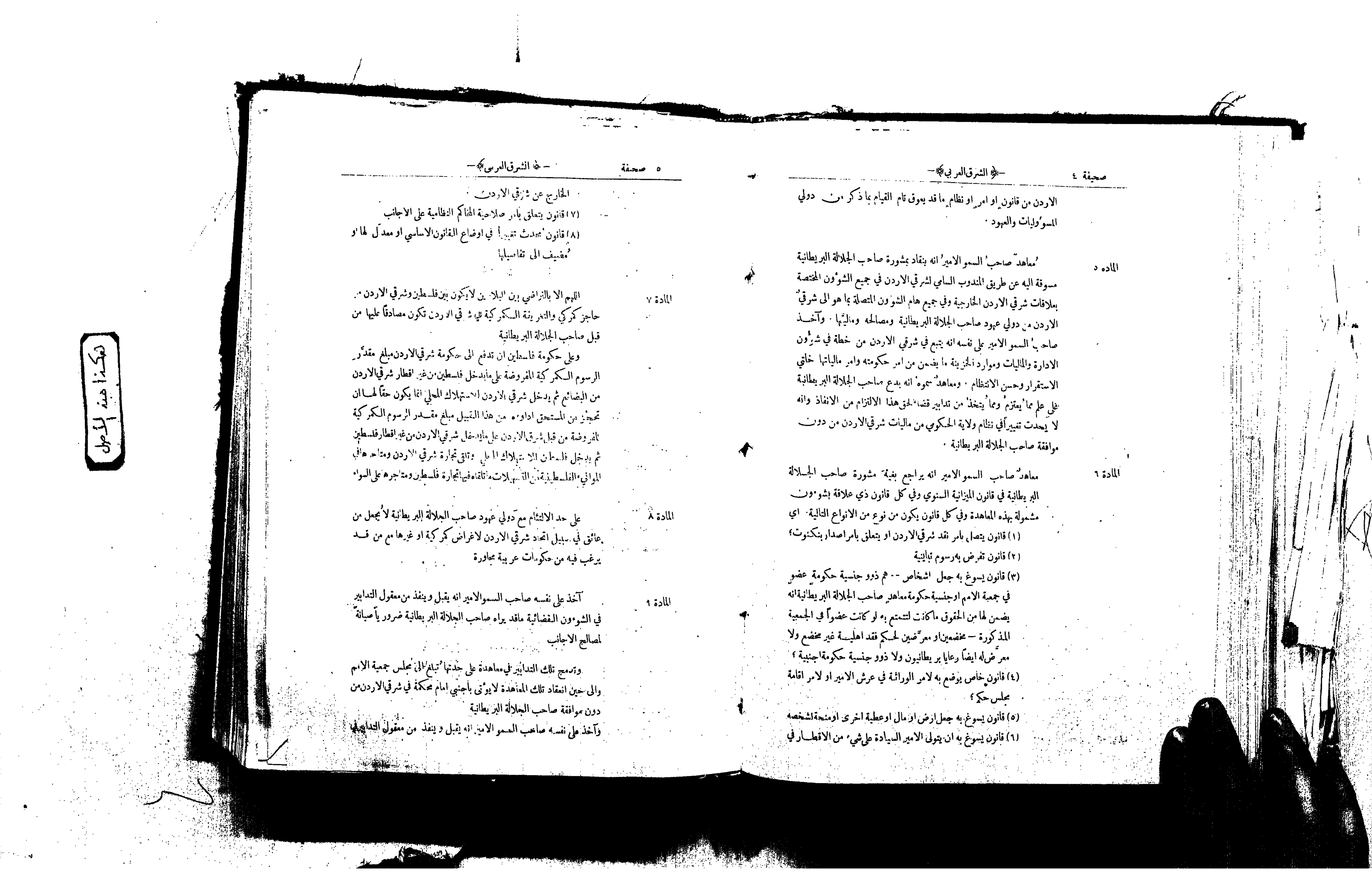
المادة ٢ ان صلاحيتي الاشتراع والحكم المعهود فيهما الى صاحب الجلالة البريطانية منتدباً لفلسطين يمارسهما في هذا القسم المعروف بشرقي الاردن من الاقاليم الذي في الانتداب صاحب السمو الامير عن طريق ما يعيّن ويتعيّن في قانون شرقي الاردن الاساسي وفي كل تعديل يلحقه بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية من حكومة دستورية ·

وفي سياق سائر مواد هذه المعاهدة يراد بكلمة (فلسطين) — ما لم ترد معرّفة على وجه اخر — ذلك القسم من الاقليم الذي في الانتداب الواقع الى غربي خط يخط من نقطة على ميلين غرباً من مدينة العقبة القائمة على الخليج المعروف بهذا الاسم صعوداً في قلب وادي عربة فقلب البحر الميت فقلب نهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ففي قلب هذا النهر حتى الحد السوري

المادة ٣ معاهدٌ صاحب السمو الامير انه مدى هذه المعاهدة لا يعيّن في شرقي الاردن موظف ذو غير جنسية شرقي الاردن من دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية · وأمر استخدام موظفين بريطانيين هذه كيفية تعيينهم في حكومة شرقي الاردن من حيث العدد والشروط يضبط بمعاهدة على حدتها ·

المادة ٤ معاهدٌ صاحب السمو الامير ان كل ما قد يقتضي لتمام القيام بما هو الى اقطار شرقي الاردن من دولي مسؤوليات صاحب الجلالة البريطانية وعهوده من قانون او امر او نظام يتخذه ويستسن وانه لا يتخذ ولا يستسن في شرقي

هكذا في الاصل



الاردن من قانون او امر او نظام ما قد يعوق تام القيام بما ذكر من دولي المسوءليات والعهود ·

المادة ٥ معاهد صاحب السمو الامير انه ينقاد بمشورة صاحب الجلالة البريطانية مسوقة اليه عن طريق المندوب السامي لشرقي الاردن في جميع الشؤون المختصة بعلاقات شرقي الاردن الخارجية وفي جميع هام الشؤون المتصلة بما هو الى شرقي الاردن من دولي عهود صاحب الجلالة البريطانية ومصالحه وماليتها · وآخذ صاحب السمو الامير على نفسه انه يتبع في شرقي الاردن من خطة في شؤون الادارة والماليات وموارد الخزينة ما يضمن من امر حكومته وامر مالياتها خاتي الاستقرار وحسن الانتظام · ومعاهد سموه انه يدع صاحب الجلالة البريطانية على علم مما يعتزم ومما يتخذ من تدابير قضاء لحق هذا الالتزام من الانفاذ وانه لا يحدث تغييراً في نظام ولاية الحكومي من ماليات شرقي الاردن من دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية ·

المادة ٦ معاهد صاحب السمو الامير انه يراجع بغية مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي وفي كل قانون ذي علاقة بشؤون مشمولة بهذه المعاهدة وفي كل قانون يكون من نوع من الانواع التالية- اي

(١) قانون يتصل بامر نقد شرقي الاردن او يتعلق بامر اصدار بنكنوت؟

(٢) قانون تفرض به رسوم تباينية

(٣) قانون يسوغ به جعل اشخاص -- هم ذوو جنسية حكومة عضو في جمعية الامم او جنسية حكومة معاهد صاحب الجلالة البريطانية انه يضمن لها من الحقوق ما كانت لتتمتع به لو كانت عضواً في الجمعية المذكورة — مخضعين او معرضين لحكم فقد اهلية غير مخضع ولا معرض له ايضاً رعايا بريطانيون ولا ذوو جنسية حكومة اجنبية ؟

(٤) قانون خاص يوضع به لامر الوراثة في عرش الامير او لامر اقامة مجلس حكم ؟

(٥) قانون يسوغ به جعل ارض او مال او عطية اخرى او منحة لشخصه

(٦) قانون يسوغ به ان يتولى الامير السيادة على شيء من الاقطار في

الخارج عن شرقي الاردن ·

(٧) قانون يتعلق بامر صلاحية المحاكم النظامية على الاجانب

(٨) قانون يحدث تغييراً في اوضاع القانون الاساسي او معدل لها او مضيف الى تفاصيلها

المادة ٧ اللهم الا بالتراضي بين البلادين لا يكون بين فلسطين وشرقي الاردن من حاجز كمركي والتعريفة الكمركية في شرقي الاردن تكون مصادقاً عليها من قبل صاحب الجلالة البريطانية

وعلى حكومة فلسطين ان تدفع الى حكومة شرقي الاردن مبلغ مقدر الرسوم الكمركية المفروضة على ما يدخل فلسطين من غير اقطار شرقي الاردن من البضائع ثم يدخل شرقي الاردن للاستهلاك المحلي انما يكون حقاً لها ان تحجز من المستحق اداوءه من هذا القبيل مبلغ مقدر الرسوم الكمركية المفروضة من قبل شرقي الاردن على ما يدخل شرقي الاردن من غير اقطار فلسطين ثم يدخل فلسطين للاستهلاك المحلي وتلقى تجارة شرقي الاردن ومتاجره في الموانيء الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه فيها تجارة فلسطين ومتاجره على السواء

المادة ٨ على حد الائتلاف مع دولي عهود صاحب الجلالة البريطانية لا يجعل من عائق في سبيل اتحاد شرقي الاردن لاغراض كمركية او غيرها مع من قد يرغب فيه من حكومات عربية مجاورة

المادة ٩ آخذ على نفسه صاحب السمو الامير انه يقبل و ينفذ من معقول التدابير في الشوءون القضائية ما قد يراه صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً صيانة لمصالح الاجانب

وتدمج تلك التدابير في معاهدة على حدتها تبلغ الى مجلس جمعية الامم والى حين انعقاد تلك المعاهدة لا يؤتى باجنبي امام محكمة في شرقي الاردن من دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية

وآخذ على نفسه صاحب السمو الامير انه يقبل و ينفذ من معقول التدابير في

هكذا في الأصل

الشؤون القضائية ماقد يراه صاحب الجلالة البريطانية ضروريًا صيانة لامري الشريعة والصلاحية في ماهو الى مسائل ناشئة عما لمختلف الملل المذهبية من عقائد دينية

المادة ١٠ لصاحب الجلالة البريطانية ان يقيم له قوات مسلحة في شرقي الاردن وله ان يجند وان ينظم وان يلي في شرقي الاردن من قوات مسلحة ما قد يكون في رأيه ضروريًا للدفاع عن البلاد ولمعونة صاحب السمو الامير في حفظ الامن والنظام .

ومعاهدٌ صاحبُ السمو الامير انه لا يجند هو ولا يقيم له ولا يسمح ان يجند او ان يقام في شرقي الاردن من قوة حربية او عسكرية من دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ١١ مسلّمٌ صاحب السمو الامير بالمبدإ المعتبرة به نفقات القوات المقتضاة للدفاع عن شرقي الاردن عبئًا على ايرادات هذه الاقطار . وعند نفاذ هذه المعاهدة تظلّ شرقي الاردن متحملة سدسًا من نفقات قوة الحدود لشرقي الاردن فتتحمل ايضًا بحالما تطيق موارد البلاد المالية الربو في نفقات القوات البريطانية محلّةً بشرقي الاردن قدر ماتكون معتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية مستخدمةً في ما هو الى شرقي الاردن على نفقاتها محلّة بريطانيا العظمى وكامل نفقات كل قوة مجندة لشرقي الاردن وحدها .

المادة ١٢ مدى ما تكون ايرادات شرقي الاردن غير الكافية لقضاء ما قد يقع انفاقه بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية من اعتيادي نفقات الحكم (داخلا في ذلك كل انفاق على قوات محلية مسؤولة عنه شرقي الاردن بالمادة ١١) يتدبر الامداد من الخزينة البريطانية من قبيل جعل يجعل او قرض يقرض عونًا لايرادات شرقي الاردن . ويتدبر صاحب الجلالة البريطانية أيضًا لقضاء الربو في نفقات القوات البريطانية المحالة بشرقي الاردن والمعتبرة عند جلالته مستخدمةً في ما هو الى شرقي الاردن قدر ما تكون ايرادات شرقي الاردن غير الكافية

لتحمل هذا الربو ومدى ذلك .

المادة ١٣ معاهدٌ صاحب السمو الامير ان جميع ما قد يقتضيه صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر من قانون اوامر او نظام اصابة لاغراض المادة ١٠ يتخذ ويستسن وانه لا يتخذ ولا يستسن في شرقي الاردن من قانون اوامر او نظام ماقد يكون في رأي صاحبِ الجلالة البريطانية معترضًا دون اغراض تلك المادة

المادة ١٤ معاهد صاحب السمو الامير انه يتبع مشورة صاحب الجلالة البريطانية في امر اعلان الاحكام العرفية في جميع شرقي الاردن او في اي جزء منها وانه يعهد في امر حكم ماقد يجعل تحت الاحكام العرفية من جزء او اجزاء من شرقي الاردن الى من قد يسميه صاحب الجلالة البريطانية من ضابط او ضباط من قوات جلالته . ومعاهد سموه ايضًا انه عند اعادة الحكم المدني يتخذ قانون خاص اعفاءً للقوات المسلحة المقامة من قبل صاحب الجلالة البريطانية من كل فعل فُعلَ ومن كل فعل تُرِك فعله ومن كل تقصير وقع في الاحكام العرفية

المادة ١٥ لصاحب الجلالة البريطانية ان يمارس صلاحيةً على جميع افراد القوات المسلحة المقامة او المولّى عليها من قبل جلالته في شرقي الاردن . وفي سياق الاغراض المرادة بهذه المادة وبالخمس السابقة يعتبر مفاد الكلمتين (القوات المسلحة) شاملاً الملكيين الملحقين بالقوات المسلحة او المستخدمين فيها

المادة ١٦ آخذ على نفسه صاحب السمو الامير انه يُيسر في جميع الاحيان كل تسهيل لانتقال قوات صاحب الجلالة البريطانية (داخلا في ذلك استعمال دوائر اللاسلكي وخطي التلغراف والتلفون البريين وحق مد خطوط برية) ولنقل الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم ولاختزانها في طرق شرقي الاردن وسككها الحديدية ومسالكها المائية وموانئها .

المادة ١٧ معاهد صاحب السمو الامير انه ينقاد بمشورة صاحب الجلالة البريطانية

في جميع الامور المتعلقة بمنح الامتيازات او باستثمار الموارد الطبيعية او بانشاء السكك الحديدية واعمالها او باقتراض القروض ·

المادة ١٨ لا يتنازل عن ارض في شرقي الاردن ولا تؤجر ولا تجعل باية صورة في ولاية دولة اجنبية وليس هذا بمانع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من تدابير في امر الاقامة فيما خص ممثلين اجنبيين وقياما بمقتضيات المواد السابقة ·

المادة ١٩ معاهد صاحب السمو الامير انه الى حين انعقاد معاهدات تسليم مجرمين خاصة آئلة الى شرقي الاردن يكون النافذ من معاهدات تسليم المجرمين مما بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية ساريا حكمه في حق شرقي الاردن.

المادة ٢٠ تنفذ هذه المعاهدة حال اجازتها من الفريقين الساميين المتعاقدين من بعد قبولها من الحكومة الدستورية المقامة بموجب المادة الثانية · والحكومة الدستورية تعتبر وقتية الى ان تكون هذه المعاهدة قد صودق عليها على هذا الوجه · ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر من حين الى آخر في اوضاع هذه المعاهدة قصد تحوير ما قد يبدو مرغوبا فيه في ما يكون في حينه من احوال او ظروف ·

المادة ٢١ صيغت هذه المعاهدة في لغتين الانكليزية والعربية ويوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على صورتين انكليزيتين وعلى صورتين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار انما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذه المعاهدة يكون للصيغة الانكليزية التقدم ·

وشهادة بذلك كله وقع المفوضان المطلقان المذكوران على هذه المعاهدة في القدس في اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨

(التوقيع) الفلد مرشل بلومر

(التوقيع) حسن خالد ابو الهدى

Contracting parties shall sign two English copies and two Arabic copies. Both texts shall have the same validity, but in case of divergence between the two in the interpretation of one or other of the articles of the present Agreement, the English text shall prevail.

IN FAITH WHEREOF the above mentioned Plenipotentiaries have signed the present Agreement.

Done at Jerusalem this twentieth day of February, 1928

PLUMER, F, M,

HASSAN KHALED ABUL—HUDA

British Treasury by way of a grant or loan in aid of the revenues of Trans—Jordan. His Britannic Majesty will also arrange for the payment of the excess of the cost of the British forces stationed in Trans—Jordan, and deemed by His Britannic Majesty to be employed in respect of Trans—Jordan, insofar and for such time as the revenues of Trans—Jordan are insufficient to bear such excess.

ARTICLE XIII. His Highness the Amir agrees that all such laws, orders or regulations as may from time to time be required by His Britannic Majesty for the purposes of Article (X) shall be adopted and made and that no laws, orders or regulations shall be adopted or made in Trans-Jordan which may in the opinion of His Britannic Majesty interfere with the purposes of that Article.

ARTICLE XIV. His Highness the Amir agrees to follow the advice of His Britannic Majesty with regard to the proclamation of Martial Law in all or any part of Trans—Jordan and to entrust the administration of such part or parts of Trans—Jordan as may be placed under Martial Law to such officer or officers of His Britannic Majesty's forces as His Britannic Majesty may nominate His Highness the Amir further agrees that on the re—establishment of civil government a special law shall be adopted to indemnify the armed forces maintained by His Britannic Majesty for all acts done or omissions or defaults made under Martial Law

ARTICLE XV. His Britannic Majesty may exercise jurisdiction over all members of the armed forces maintained or controlled by His Britannic Majesty in Trans - Jordan

For the purpose of this and the five preceding Articles the term " armed forces " shall be deemed to include civilians attached to or employed with the armed forces.

ARTICLE XVI. His Highness the Amir undertakes that every facility shall

be provided at all times for the movement of His Britannic Majesty's forces (including the use of wireless and land — line telegraphic services and the right to lay land - lines) and for the carriage and storage of fuel, ordnance, ammunition and supplies on the roads, railways and waterways and in the ports of Trans - Jordan.

ARTICLE XVII. His Highness the Amir agrees to be guided by the advice of His Britannic Majesty in all matters concerning the granting of concessions, the exploitation of natural resources, the construction and operation of railways, and the raising of loans.

ARTICLE XVIII. No territory in Trans - Jordan shall be ceded or leased or in any way placed under the control of any foreign power; this shall not prevent His Highness the Amir from making such arrangements as may be necessary for the accommodation of foreign representatives and for the fulfilment of the provisions of the preceding Articles.

ARTICLE XIX. His Highness the Amir agrees that pending the making of special extradition agreement relating to Trans - Jordan, the extradition Treaties in force between His Britannic Majesty and foreign powers shall apply to Trans - Jordan.

ARTICLE XX. This agreement shall come into force so soon as it shall have been ratified by the High Contracting Parties after its acceptance by the constitutional Government to be set up under Article II. The constitutional Government shall be deemed to be provisional until the Agreement shall have been so approved. Nothing shall prevent the High Contracting Parties from reviewing from time to time the provisions of this agreement with a view to any revision which may seem desirable in the circumstances then existing.

ARTICLE XXI. The present agreement has been drawn up in two languages, English and Arabic, and the Plenipotentiaries of each of the High

(7) Any law concerning the jurisdiction of the Civil Courts over foreigners.

8) Any law altering, amending or adding to the details of the provisions of the Organic Law.

ARTICLE VII. Except by agreement between the two countries there shall be no customs barrier between Palestine and Trans Jordan and the Customs tariff in Trans-Jordan shall be approved by His Britannic Majesty.

The Government of Palestine shall pay to the Trans-Jordan Government the estimated amount of customs duties levied on the part of the goods entering Palestine from territory other than Trans-Jordan which subsequently enters Trans - Jordan for local consumption, but shall be entitled to withhold from the sums to be paid on this account the estimated amount of customs duties levied by Trans-Jordan on that part of the goods entering Trans-Jordan from other than Palestine territory, which subsequently enters Palestine for local consumption. The trade and commerce of Trans-Jordan shall receive at Palestinian Ports equal facilities with the trade and commerce of Palestine.

ARTICLE VIII. So far as is consistent with the international obligations of His Britannic Majesty no obstacle shall be placed in the way of the association of Trans—Jordan for customs or other purposes with such neighbouring Arab States as may desire it.

ARTICLE IX. His Highness the Amir undertakes that he will accept and give effect to such reasonable provisions as His Britannic Majesty may consider necessary in judicial matters to safeguard the interests of foreigners.

These provisions shall be embodied in a separate agreement, which shall be communicated to the Council of the League of Nations and pending the conclusion of such agreement no foreigner shall

be brought before a Trans-Jordan Court without the concurrence of His Britannic Majesty.

His Highness the Amir undertakes that he will accept and give effect to such reasonable provisions as His Britannic Majesty may consider necessary in judicial matters to safeguard the law and jurisdiction with regard to questions arising out of the religious beliefs of the different religious communities.

ARTICLE X. His Britannic Majesty may maintain armed forces in Trans-Jordan, and may raise, organise and control in Trans—Jordan such armed forces as may in his opinion be necessary for the defence of the country and to assist His Highness the Amir in the preservation of peace and order.

His Highness the Amir agrees that he will not raise or maintain in Trans—Jordan or allow to be raised or maintained any military forces without the consent of His Britannic Majesty.

ARTICLE XI. His Highness the Amir recognises the principle that the cost of the forces required for the defence of Trans—Jordan is a charge on the revenues of that territory. At the coming into force of this Agreement, Trans—Jordan will continue to bear one sixth of the cost of the Trans-Jordan Frontier Force, and will also bear, as soon as the financial resources of the country permit the excess of the cost of the British forces stationed in Trans—Jordan so far as such forces may be deemed by His Britannic Majesty to be employed in respect of Trans—Jordan, over the cost of such forces if stationed in Great Britain, and the whole cost of any forces raised for Trans—Jordan alone.

ARTICLE XII. So long as the revenues of Trans - Jordan are insufficient to meet such ordinary expenses of administration (including any expenditure on local forces for which Trans—Jordan is liable under Article XI) as may be incurred with the approval of His Britannic Majesty, arrangements will be made for contribution from the

accommodation of British members of the staff of the British Resident.

ARTICLE II. The powers of legislation and of administration entrusted to His Britannic Majesty as Mandatory for Palestine shall be exercised in that part of the area under Mandate known as Trans-Jordan by His Highness the Amir through such constitutional Government as is defined and determined in the Organic Law of Trans - Jordan and any amendment thereof made with the approval of His Britannic Majesty.

Throughout the remaining clauses of this Agreement the word "Palestine" unless otherwise defined, shall mean that portion of the area under Mandate which lies to the west of a line drawn from a point two miles west of the town of Akaba on the Gulf of that name up the centre of the Wady Araba, Dead Sea and River Jordan to its junction with the River Yarmuk, thence up the centre of that river to the Syrian frontier.

ARTICLE III. His Highness the Amir agrees that for the period of the present Agreement no official of other than Trans-Jordan nationality shall be appointed in Trans - Jordan without the concurrence of His Britannic Majesty. The numbers and condition of employment of British officials so appointed in the Trans-Jordan Government shall be regulated by a separate Agreement.

ARTICLE IV. His Highness the Amir agrees that all such laws, orders or regulations as may be required for the full discharge of the international responsibilities and obligations of His Britannic Majesty in respect of the territory of Trans - Jordan shall be adopted and made and that no laws, orders or regulations shall be adopted or made in Trans — Jordan which may hinder the full discharge of such international responsibilities and obligations.

ARTICLE V. His Highness the Amir agrees to be guided by the advice of His Britannic Majesty tendered through the High Commissioner for

Trans-Jordan in all matters concerning foreign relations of Trans-Jordan as well as in all important matters affecting the international and financial obligations and interests of His Britannic Majesty in respect of Trans — Jordan. His Highness the Amir undertakes to follow an administrative, financial and fiscal policy in Trans-Jordan such as will ensure the stability and good organisation of his government and its finances. He agrees to keep His Britannic Majesty informed of the measures proposed and adopted to give due effect to this undertaking, and further agrees not to alter the system of control of the public finances of Trans-Jordan without the consent of His Britannic Majesty.

ARTICLE VI. His Highness the Amir agrees that he will refer for the advice of His Britannic Majesty the annual Budget Law and any law which concerns matters covered by the provisions of this Agreement, and any law of any of the following classes, namely:—

(1) Any law affecting the currency of Trans-Jordan or relating to the issue of bank-notes.

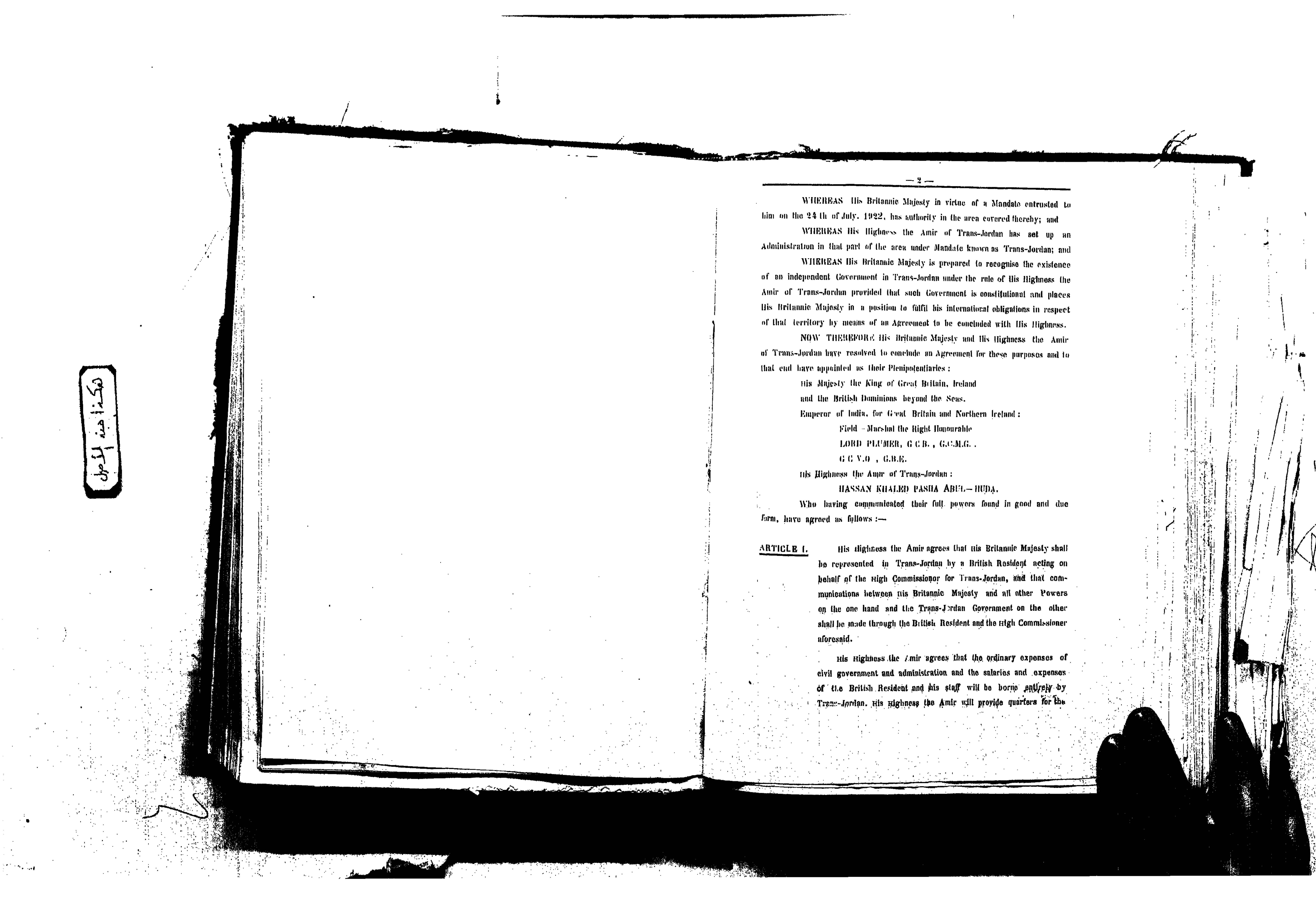
(2) Any law imposing differential duties.

(3) Any law whereby persons who are nationals of any States Members of the League of Nations or of any State to which His Britannic Majesty has agreed by treaty that the same rights should be ensured as it would enjoy if it were a member of the said League, may be subjected or made liable to any disabilities to which persons who are not British subjects or nationals of any foreign State are not also subjected or made liable.

(4) Any special law providing for succession to the Amir's throne, or for the establishment of a Council of Regency

(5) Any law whereby the grant of land or money or other donation or gratuity may be made to himself.

(6) Any law under which the Amir may assume sovereignty over territory outside Trans - Jordan.



WHEREAS His Britannic Majesty in virtue of a Mandate entrusted to him on the 24 th of July, 1922, has authority in the area covered thereby; and

WHEREAS His Highness the Amir of Trans-Jordan has set up an Administration in that part of the area under Mandate known as Trans-Jordan; and

WHEREAS His Britannic Majesty is prepared to recognise the existence of an independent Government in Trans-Jordan under the rule of His Highness the Amir of Trans-Jordan provided that such Government is constitutional and places His Britannic Majesty in a position to fulfil his international obligations in respect of that territory by means of an Agreement to be concluded with His Highness.

NOW THEREFORE His Britannic Majesty and His Highness the Amir of Trans-Jordan have resolved to conclude an Agreement for these purposes and to that end have appointed as their Plenipotentiaries :

His Majesty the King of Great Britain, Ireland
and the British Dominions beyond the Seas.
Emperor of India, for Great Britain and Northern Ireland :

Field - Marshal the Right Honourable
LORD PLUMER, G C B., G.C.M.G.,
G C V.O , G.B.E.

His Highness the Amir of Trans-Jordan :

HASSAN KHALED PASHA ABUL—HUDA.

Who having communicated their full powers found in good and due form, have agreed as follows :—

ARTICLE I. His Highness the Amir agrees that His Britannic Majesty shall be represented in Trans-Jordan by a British Resident acting on behalf of the High Commissioner for Trans-Jordan, and that communications between His Britannic Majesty and all other Powers on the one hand and the Trans-Jordan Government on the other shall be made through the British Resident and the High Commissioner aforesaid.

His Highness the Amir agrees that the ordinary expenses of civil government and administration and the salaries and expenses of the British Resident and his staff will be borne entirely by Trans-Jordan. His Highness the Amir will provide quarters for the